العددِ ١ 21A حزيران ٢٠٢٦
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
NO.21A1 Jun2026 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

رؤية ناظر الجيش للخلاف الصرفي في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد
- دراسة تحليلية –

م.م. رسل نصير علي
جامعة واسط – كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة
تخصص اللغة العربية/ فرع اللغة

Seeing Nazir Al-Jaish on Morphological Disagreement in His Book "Tamhid Al-Qawa'id bi Sharh Tashil Al-Fawa'id":
-An Analytical Study -

Assist. Lectr. Russel Naseer Ali
University of Wasit – College of Physical Education and Sports Sciences
Arabic Language Department/Linguistics Branch
russelnaseer@uowasit.edu.iq

الملخص:

يتناول هذا البحث رؤية ناظر الجيش للخلاف الصرفي في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، من خلال دراسة تحليلية لمنهجه في عرض المسائل الصرفية المختلف فيها بين العلماء، وبيان موقفه من الآراء المتعددة التي نشأت في ظل المدارس اللغوية القديمة، ولا سيما مدرستي البصرة والكوفة، وما تفرّع عنهما من اتجاهات داخل المدرسة الواحدة. ويُعدّ الخلاف الصرفي من الظواهر العلمية المهمة في التراث اللغوي العربي، لأنه يكشف طبيعة التفكير اللغوي عند العلماء، ويبيّن مدى عنايتهم بالقياس والسماع والشاهد والاستعمال.

وقد جاء ناظر الجيش في كتابه بوصفه شارحًا لكتاب تسهيل الفوائد لابن مالك، إلا أن عمله لم يقف عند حدود الشرح والتفسير، بل تجاوز ذلك إلى الموازنة والمناقشة والتحليل، فكان يعرض المسألة الصرفية، ثم يورد أقوال العلماء فيها، ويقارن بينها من حيث قوة الدليل وموافقة القياس وثبوت السماع. ومن هنا تبرز أهمية دراسة موقفه من الخلاف الصرفي، لأنه يمثل نموذجًا للعالم الذي يجمع بين أمانة النقل ودقة التحليل وحسن الترجيح.

وتكشف الدراسة أن ناظر الجيش لم يكن متعصبًا لمذهب بعينه، وإن ظهر ميله في بعض المسائل إلى مذهب البصريين، ولا سيما حين يكون قولهم مؤيدًا بالسماع أو موافقًا لأصول القياس. كما يظهر أنه كان يعتني بالشاهد اللغوي عناية واضحة، ويجعل من القرآن الكريم والشعر العربي وكلام العرب مادة أساسية في بناء الرأي الصرفي. وتوصل البحث إلى أن منهجه في الخلاف الصرفي يقوم على عرض الأقوال، وبيان أدلتها، ومناقشتها، ثم ترجيح ما يراه أقوى دليلًا وأقرب إلى الاستعمال العربي الصحيح.

الكلمات المفتاحية: الخلاف الصرفي، ناظر الجيش، المدارس النحوية.

Abstract:

This research examines Nazir al-Jaysh's perspective on morphological disagreement in his book, "Tamhid al-Qawa'id bi Sharh Tashil al-Fawa'id" (Introduction to the Rules by Explaining the Facilitation of Benefits). It does so through an analytical study of his methodology in presenting disputed morphological issues among scholars, and by clarifying his stance on the diverse opinions that arose within the ancient linguistic schools, particularly the Basra and Kufa schools, and the various trends that branched out within each school. Morphological disagreement is considered a significant scholarly phenomenon in the Arabic linguistic heritage, as it reveals the nature of linguistic thinking among scholars and demonstrates their attention to analogy, usage, and established tradition.

Nazir al-Jaysh's work, presented as a commentary on Ibn Malik's "Tashil al-Fawa'id," extends beyond mere explanation and interpretation. It encompasses comparison, discussion, and analysis. He presents the morphological issue, then cites the opinions of scholars on it, comparing them in terms of the strength of their evidence, conformity to analogy, and established usage. Hence, the importance of studying his position on morphological disagreement lies in his exemplary role as a scholar who combines faithful transmission with precise analysis and sound judgment. The study reveals that Nazir al-Jaysh was not dogmatic about any particular school of thought, although he showed a tendency towards the Basran school in some matters, especially when their view was supported by transmitted knowledge or in accordance with the principles of analogy. It also shows that he paid close attention to linguistic evidence, making the Holy Quran, Arabic poetry, and the speech of the Arabs essential material in formulating his morphological opinions. The research concludes that his methodology in morphological disputes was based on presenting the various opinions, explaining their supporting evidence, discussing them, and then favoring the view he considered to have the strongest evidence and to be closest to correct Arabic usage.

Keywords: Morphological disputes, Nazir al-Jaysh, Grammatical schools

المقدمة:

يمثل علم الصرف جانبًا أساسيًا من جوانب الدرس اللغوي العربي، لأنه العلم الذي يختص ببنية الكلمة، وما يطرأ عليها من تغيير في صيغها وهيئاتها، وما ينتج عن ذلك من اختلاف في المعنى والدلالة. وإذا كان علم النحو يعتني بأواخر الكلمات وعلاقاتها داخل التركيب، فإن علم الصرف يتجه إلى الكلمة قبل انتظامها في الجملة، فيدرس أصولها وزياداتها، وإعلالها وإبدالها، وتصغيرها ونسبتها، وجموعها، ومصادرها، وما يتصل بذلك من أبواب دقيقة.

وقد نشأ علم الصرف في بيئة علمية اتسمت بالحوار والاختلاف، إذ لم تكن آراء العلماء في مسائل اللغة واحدة على الدوام، بل تعددت مواقفهم بحسب اختلاف الأصول التي اعتمدوا عليها، وتفاوت الشواهد التي وصلت إليهم، وتباين مناهجهم في قبول المسموع أو رده، وفي القياس عليه أو الوقوف عند حدوده. ومن هنا نشأ الخلاف الصرفي، كما نشأ الخلاف النحوي، بوصفه نتيجة طبيعية لنضج التفكير اللغوي واتساع دائرة البحث فيه.

ويُعدّ ناظر الجيش من العلماء الذين كان لهم حضور مهم في هذا الميدان، وذلك من خلال كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، وهو شرح واسع لكتاب ابن مالك تسهيل الفوائد. وقد أظهر ناظر الجيش في هذا الكتاب قدرة واضحة على تتبع المسائل اللغوية، وجمع أقوال العلماء، وتحليلها ومناقشتها. فهو لا يكتفي بذكر القول ونسبته إلى قائله، بل يتوقف عند علله وأدلته، وينظر في مدى قوته وضعفه، ثم يرجح ما يراه راجحًا بناء على معايير علمية.

وتأتي أهمية هذا البحث من كونه يدرس موقف ناظر الجيش من الخلاف الصرفي لا بوصفه ناقلًا للأقوال فحسب، بل بوصفه عالمًا ناقدًا له رؤية ومنهج. فالغاية من هذا البحث ليست مجرد جمع المسائل التي وقع فيها الخلاف، وإنما تحليل طريقة ناظر الجيش في التعامل معها، وبيان الوسائل التي اعتمدها في الموازنة والترجيح، ومدى قربه أو بعده من مناهج المدارس الصرفية القديمة.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن موقف ناظر الجيش من الخلاف الصرفي يحتاج إلى دراسة تحليلية تكشف عن طبيعته ومنهجه، وهل كان في عرضه للخلاف مجرد ناقل لأقوال السابقين، أم كان ناقدًا محللًا ومرجحًا؟ ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- ما طبيعة الخلافات الصرفية التي عرضها ناظر الجيش في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد؟
- ما منهجه في عرض هذه الخلافات بين العلماء؟

- هل اقتصر دوره على النقل، أم مارس التحليل والمناقشة والترجيح؟
- ما المعايير التي اعتمدها في ترجيح رأي على آخر؟
- هل كان يميل إلى مذهب لغوي معين، أم كان يتعامل مع المسائل على أساس الدليل؟
- ما أثر السماع والقياس في أحكامه الصرفية؟

أهمية البحث

تتضح أهمية هذا البحث من خلال عدة جوانب، أبرزها:

- إبراز جهود ناظر الجيش في الدرس الصرفي، وبيان مكانته بين شراح كتب ابن مالك.
- الكشف عن طبيعة الخلاف الصرفي في التراث العربي، وبيان أثره في تطور التفكير اللغوي.
- دراسة منهج عالم من علماء القرن الثامن الهجري في التعامل مع آراء السابقين.
- بيان قيمة كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد بوصفه مصدرًا مهمًا في دراسة الخلافات الصرفية والنحوية.
- الإفادة من منهج ناظر الجيش في الدراسات اللغوية المعاصرة، ولا سيما في جانب الموازنة بين الآراء وتحليل الأدلة.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- التعريف بناظر الجيش وكتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد.
- بيان مفهوم الخلاف الصرفي وأسبابه في التراث اللغوي العربي.
- دراسة نماذج من المسائل الصرفية المختلف فيها التي تناولها ناظر الجيش.
- الكشف عن منهجه في عرض أقوال العلماء وتحليلها.
- تحديد معايير الترجيح التي اعتمدها في اختياراته الصرفية.
- بيان مدى استقلال شخصيته العلمية في معالجة الخلاف الصرفي.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، وذلك من خلال تتبع المسائل الصرفية التي ورد فيها خلاف بين العلماء في كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ثم تحليل طريقة ناظر الجيش في عرض هذه المسائل ومناقشتها. كما اعتمد البحث على المنهج المقارن عند الموازنة بين آراء البصريين والكوفيين، أو بين علماء المدرسة الواحدة، وذلك للكشف عن موقف ناظر الجيش من هذه الآراء.

ويقوم منهج الدراسة على الخطوات الآتية: عرض المسألة الصرفية، ثم بيان أقوال العلماء فيها، ثم ذكر موقف ناظر الجيش، ثم تحليل هذا الموقف وبيان معايير الترجيح التي استند إليها.

توطئة

التعريف بناظر الجيش وكتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:

هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم، الشافعي، الحلبي الأصل، المصري مولدًا ووفاة، وينتسب إلى قبيلة تميم، وهي قبيلة عربية معروفة (العسقلاني، ١٣٤٩ه:٤/٢٩٠؛ ابن تغري، ١٩٦٣م: ١١/١١٤)، وقد اتفق الذين ترجموا له على أن كنيته أبو عبد الله، أما ألقابه فمنها: محب الدين، والقاضي، وناظر الجيش أو ناظر الجيوش. وقد غلب عليه لقب ناظر الجيش بعد أن تولى هذه الوظيفة في الدولة المملوكية بمصر، حتى صار هذا اللقب أشهر ألقابه وأكثرها دورانًا في كتب التراجم (الفاسي، ١٩٩٠م:١/٤٧٥؛ الصفدي،٢٠٠٠م: ٥/١٩٢)، وقد اختلفت المصادر في مكان ولادته، فقيل إنه ولد في القاهرة سنة(٦٧٩هـ) (السيوطي،١٩٦٤م: ١/٢٧٥؛ حاجي خليفة، /٤٧٧)، وقيل إنه ولد في حلب، إلا أن المشهور في أكثر المصادر أنه نشأ في مصر، وعاش فيها، وتولى بها مناصب مهمة. وقد وصفه المؤرخون بصفات حميدة، منها الكرم والمروءة ومساعدة طلبة العلم، مما جعله ذا مكانة اجتماعية وعلمية

مرموقة، إتّماز ناظر الجيش بأروع الصفات الحميدة من مروءةٍ وكرم ومساعدة الآخرين، وقد أهلتّه هذه الصفات إلى أَنّ يتولّى نظارة الجيش يقول ابن حجر (ت: ٨٥٢ هـ) "وترقّى إلى أن ولي نظر الجيش بالديار المصرية، ففاق من قبله من الأكابر، فضلاً عن أقرانه في المروءة والعصبية لجميع الناس ممن يقصده، خصوصاً طلبة العلم، فكان لهم في أيامه من المكارم والأفاضل ما لا يعبّر عنه ولا يحصى كثرة حتى إنّي لم أدرك أحداً من المشايخ إلا ويحكي عنه في هذا الباب ما لا يحكيه الآخر، ولم يزل في عزّه وجاهه ومهابته إلى أنّ مات"(العسقلاني، ١٣٤٩ه: ٤/ ٢٩٠)، وإلى ما كان له من جاه وهيبة وفضل على أهل العلم، كما وصفه ابن العماد(ت: ١٠٨٩ هـ) بحسن الخلق وكثرة الظرف والديانة والصيانة قال" وكان كثير الظرف والنوادر وبلغت مرتباته في الشهر ثلاثة آلاف، وكان من محاسن الدنيا مع الدين والصيانة" (الحنبلي١٩٨٦: ٨/ ٤٤٦).

وعلى الرغم من سعة علم ناظر الجيش، فإن مؤلفاته لم تكن كثيرة، ويبدو أن السبب في ذلك يرجع إلى انشغاله بوظيفته الإدارية في نظارة الجيش، وما كانت تتطلبه من وقت وجهد، وقد ذكرت المصادر له كتابين مشهورين، أحدهما في النحو والصرف، وهو كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، والآخر في البلاغة، وهو شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان. وذكر بعضهم أن له شرحًا على الألفية، غير أن شهرته العلمية بقيت متصلة بكتابه تمهيد القواعد.

ويُعدّ كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد من الشروح المهمة لكتاب ابن مالك تسهيل الفوائد، ويمتاز هذا الشرح بالسعة، وكثرة النقل عن العلماء، وذكر الخلافات، والعناية بتوجيه الأقوال. ومن يطالع الكتاب يجد أن ناظر الجيش لم يكن شارحًا مختصرًا، بل كان يميل إلى التفصيل، وذكر أوجه المسائل، وعرض المذاهب المختلفة، ثم بيان الراجح منها. ولذلك يمثل الكتاب مصدرًا مهمًا للباحثين في النحو والصرف، لأنه يجمع بين مادة علمية واسعة ومنهج تحليلي واضح.

أولًا: الخلاف الصرفي ومكانته في التراث اللغوي:

الخلاف الصرفي ظاهرة علمية نشأت نتيجة اختلاف العلماء في تفسير أبنية الكلمات، وطرائق اشتقاقها، وأحكام إعلالها وإبدالها، وما يجوز فيها قياسًا أو سماعًا. ولم يكن هذا الخلاف عيبًا في الدرس اللغوي العربي، بل كان دليلًا على حيوية هذا الدرس، واتساع مجاله، وعمق نظر العلماء في كلام العرب.

وقد ارتبط الخلاف الصرفي بالخلاف النحوي ارتباطًا وثيقًا؛ لأن النحو والصرف نشآ في بيئة واحدة، واشتركا في الأصول الكبرى التي اعتمد عليها العلماء، مثل السماع والقياس والتعليل. وكما اختلف النحاة في مسائل العامل والإعراب والتقديم والتأخير، اختلف الصرفيون في مسائل الأبنية والمصادر والنسب والإعلال والجمع والتصغير وغيرها(السيوطي، ١٩٩٨م:١/٧٤).

ويرجع كثير من الخلافات الصرفية إلى اختلاف المدرستين البصرية والكوفية. فقد عُرفت مدرسة البصرة بالميل إلى القياس المحكم، والتحفظ في قبول الشواهد، والاعتماد على اللغة الفصيحة التي كثر استعمالها. أما مدرسة الكوفة فكانت أوسع في قبول الشواهد، وأكثر اعتمادًا على الرواية، وقد تقبل من الشواهد ما لا يقبله البصريون، ولا سيما في الشعر والنوادر. ولذلك نجد أن كثيرًا من المسائل الصرفية تدور بين موقف بصري يميل إلى ضبط القاعدة، وموقف كوفي يميل إلى توسيع دائرة الجواز اعتمادًا على المسموع (الزبيدي، د.ت: ٢).

غير أن الخلاف لم يقتصر على المدرستين، بل وجد داخل المدرسة الواحدة، فكان سيبويه يخالف الأخفش أحيانًا، ويخالفهما المبرد أو الجرمي أو غيرهما. وهذا يدل على أن المذهب اللغوي لم يكن قالبًا جامدًا، وإنما كان مجالًا للاجتهاد والنظر.

ثانيًا: موقف ناظر الجيش من مسائل الخلاف الصرفي

يظهر من خلال كتاب تمهيد القواعد أن ناظر الجيش كان شديد العناية بالخلاف الصرفي، فهو يعرض المسألة في الغالب من خلال كلام ابن مالك، ثم يعود إلى أقوال السابقين، فيذكر رأي سيبويه والخليل ومن جاء بعدهما، ثم يذكر آراء البصريين والكوفيين يقول السيوطي: "والذي نقل اللغة واللّسان العربي عن هولاء وأثبتها في كتاب فصيّرها علماً وصناعةً هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب" (السيوطي، د.ت: ٢١٢) ، أو آراء علماء المدرسة الواحدة، ثم يوازن بين هذه الآراء فَتُعدّ مدرسة البصرة أول مدرسة في النحو العربي, وإليها ينتمي الخليل ويونس وسيبويه, وغيرهم من أوائل النحويين كما انطلق النحو العربي منها ثم ظهرت بعدها مدرسة الكوفة وهي مضاهية لمدرسة البصرة في النحو ويعدّ الرؤاسي (ت:١٧٠ه), أول من ألّف في النحو من الكوفيين وعلى يديه تتلمذ الكسائي إمام هذه المدرسة في زمانه, ونتيجة الخلافات التي ظهرت في تناول القضايا الصرفية

وطريقة تفسيرها, والحكم عليها, اختلفوا في السبل التي انتهجوها في مناقشة هذه المسائل, لذلك أُلِّفت كتبٌ في الخلاف النحوي والصرفي بين البصرة والكوفة, وهذه الاختلافات تركت أثرها على مواقف العلماء واتجاهاتهم فأصبح النحو والصرف موزّعا بين هوى كوفيّ أو بصريّ(**ضيف، ٢٠٠٩: ١٣**)، ولا يبدو ناظر الجيش في هذه المعالجة مجرد جامع للأقوال، بل يظهر بوصفه عالمًا ذا موقف. فهو يناقش، ويعلل، ويعترض، ويرجح. وقد يكون ترجيحه صريحًا، كأن يقول: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه"، وقد يكون ضمنيًا من خلال طريقة عرضه للقول وتأييده له بالشواهد والعلل.

ومن أبرز سمات موقفه من الخلاف الصرفي:

العناية بنسبة الأقوال إلى أصحابها: إذ يحرص غالبًا على ذكر القائل بالرأي، فينسب القول إلى سيبويه أو الأخفش أو المبرد أو الفراء أو غيرهم. وهذه سمة تدل على أمانته العلمية.

الاعتماد على السماع: يظهر السماع عند ناظر الجيش بوصفه معيارًا مهمًا في الحكم على المسائل. فإذا ثبت عنده أن العرب قالت شيئًا، جعله أصلًا يعتمد عليه، وربما قاس عليه إذا لم يسمع خلافه.

الاحتكام إلى القياس: لا يهمل ناظر الجيش القياس، بل يجعله من معايير الترجيح، غير أنه لا يقدمه على السماع الثابت. فإذا تعارض القياس مع المسموع، مال إلى ما شهد له كلام العرب.

عدم التعصب لمذهب معين: مع أن ناظر الجيش يميل في عدد من المسائل إلى قول سيبويه والبصريين، إلا أن ذلك لا يعني تعصبه لهم، بل يظهر أنه يتبع الدليل الأقوى في نظره.

الإيجاز عند الحاجة والتفصيل عند الضرورة: فقد يذكر بعض الأقوال ويترك غيرها خشية الإطالة، لكنه يصرح أحيانًا بسبب تركه، مما يدل على وعيه بمنهج التأليف ومراعاة حجم الكتاب.

ثالثًا: الخلاف بين البصريين والكوفيين في المسائل الصرفية

١. القول في "فَعَل" الذي مصدره "التَّفْعال"

من المسائل التي عرضها ناظر الجيش مسألة "التَّفْعال"، وهل هو مصدر للفعل الثلاثي الدال على التكثير، أم هو بمنزلة "التفعيل" ومصدر للفعل المضعف؟

ذهب البصريون إلى أن "التَّفْعال" مراد به تكثير المصدر المأخوذ من الفعل الثلاثي، وليس مصدرًا لـ "فعّل، المضعف العين:"قلت في فَعَلْتُ فَعَّلْتُ حين كثَّرت الفعل, وذلك قولك في الهَذْر: التَّهْذَار, وفي اللَّعب: التَّلْعاب, وليس شيء من هذا مصدر فَعَّلْت ولكن لمّا أرَدت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيتَ فعلتُ على فعَّلْتُ , وأما التبيان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة, ولكنه بُني هذا البناء فلحقته الزيادة كما لحقت الرّنْمان وهو من الثلاثة, وليس من باب التِّقتال, ولو كان أصلها من ذلك فتحوا التاء, فأنما هي من بَيّنتُ, كالغارة من أغَرْتُ والنَّبات من أنْبتَ ونظيرها التلقاء وإنما يريدون اللّقيان, وقال الراعي (النميري، ١٣٨٣ه: ٢١١)

أمَّلتُ خيرَك هل تأتي مَواعِدهُ فاليوم قَصَّرَ عن تِلقائك الأمَلُ"

(سيبويه،١٩٨٨: ٨٤/٤)

ومن أمثلة ذلك: التَّهذار في الهذر الكثير، والتَّلعاب في اللعب الكثير، والتَّرداد في الرد الكثير، فهذه الصيغ تدل على الكثرة والمبالغة، لكنها لا تعني أن أصلها من باب "فعّل".

وقد ذهب رضي الدين مذهب سيبويه، وبيّن أن العرب إذا أرادت التكثير بنت المصدر على هذا البناء، كما بنت الفعل على "فعّل" للدلالة على التكثير، فالعلاقة هنا علاقة دلالية بين التكثير والبناء، لا علاقة اشتقاقية مباشرة تجعل "التَّفعال" مصدرًا للفعل المضعف , وبالرغم من كثرته فهو ليس بقياس مطَّرد (الرضي،١٩٦٦: ١٦٧/١).

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن "التَّفعال" يكون بمنزلة "التفعيل"، وأن الألف فيه عوض من الياء. ولذلك جعلوا ألف التكرار والترداد بمنزلة ياء التكرير ونحوه، وهذا المذهب يقوم على النظر إلى التقارب بين الصيغتين من جهة المعنى، ومحاولة تفسير الألف على أنها نائبة عن الياء في "التفعيل" فقد ذكر السيرافي بأن الفراء وغيره من الكوفيين يجعلون التفاعل بمنزلة التَّفعيل، والألف عوضاً من الياء ويجعلون ألف التكرار والترداد بمنزلة ياء تكرير وترويد (السيرافي،٢٠٠٨م: ٣٨١/٥)، وأمّا أبو البقاء العكبري فقد حكم بمصدرية تِفعال وتَّفعال إذ قال: "وقوله تعالى: (وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ) (الاعراف ٤٧), فقوله (تِلْقاءَ) هو في الأصل مصدر, وليس في المصادر تِفعال بكسر التاء, إلا تِلقاء وتِبْيان, وإنّما يجيء ذلك في الاسماء نحو: التِّمثال, والتِّسماح, والتِّقْصار, وانتصاب تلقاء هنا على الظرف, أي ناحية أصحاب النار" (العكبري،١٩٧٦م: ٥٧١-٥٧٢)، وقد عرض ناظر الجيش هذا الخلاف، ثم رجح مذهب سيبويه والبصريين، فقال" إن الصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنه يقال: التَّلعاب، ولا يقال: التَّلعيب،

ولو كان "التَّفعال" مصدرًا لـ "فعّل" لسُمع فيه مصدر التلعيب "التفعيل"، كما سُمع في مصادر هذا الباب. واستدل أيضًا ببيت طرفة بن العبد(العبد،١٩٩٥م: ٣١):

وَمَازالَ تَشْرَابي الخُمُورَ ولَذَّتي وبَيْعِي وإنفاقي طَرِيفي ومُتلَدي

إذ أراد بالتشراب كثرة الشرب، لا مصدر "شرّب" ، وهذا الاستدلال يدل على أن ناظر الجيش يعتمد الشاهد الشعري في إثبات الرأي الصرفي، ويجعل من كلام العرب حجة في المسألة.

ويظهر من موقف ناظر الجيش أنه لم يكتف بمجرد موافقة سيبويه، بل حاول أن يعلل هذا الترجيح بعلتين: الأولى سماعية، وهي ثبوت الاستعمال في كلام العرب، والثانية قياسية، وهي أن مصادر "فعّل" لها بناء معروف هو "التفعيل"، فإذا لم يسمع ذلك في مثل "التلعاب"، دلّ على أن "التفعال" ليس مصدرًا لذلك الباب، ومن هنا يتضح أن ناظر الجيش يجعل السماع أصلًا، والقياس مؤيدًا له، فهو لا يرفض القياس، لكنه لا يقبل قياسًا يعارض ما استقر في كلام العرب.

تحليل المسألة:

تكشف هذه المسألة عن عدة جوانب من منهج ناظر الجيش، فهو أولًا يرجع إلى أصل المسألة عند سيبويه، وهذا يدل على تقديره لمكانة الكتاب وأثره في التقعيد الصرفي. وهو ثانيًا لا يكتفي بالقول إن مذهب سيبويه هو الصحيح، بل يبين سبب الصحة. وهو ثالثًا يعزز الحكم بالشاهد الشعري، مما يدل على أن الترجيح عنده لا يقوم على الذوق الشخصي، وإنما يقوم على الدليل.

كما أن هذه المسألة تكشف عن فرق منهجي بين البصريين والكوفيين، فالبصريون ينظرون إلى البناء الصرفي من جهة أصله ووظيفته في كلام العرب، أما الكوفيون فيوسعون دائرة الاحتمال، فيجعلون "التفعال" بمنزلة "التفعيل" بسبب التقارب في المعنى. وقد اختار ناظر الجيش موقف البصريين لأنه أكثر انضباطًا وأقوى اتصالًا بالسماع.

رابعًا: مدّ المقصور للضرورة الشعرية

من المسائل التي وقع فيها خلاف بين البصريين والكوفيين مسألة مدّ المقصور في ضرورة الشعر، فقد ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز مد المقصور للضرورة، بينما ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، أما قصر الممدود فقد اتفقوا على جوازه في الشعر.

وقد احتج البصريون بأن المقصور هو الأصل، وأن ألف المقصور قد تكون أصلية أو زائدة، أما ألف الممدود فهي زائدة، ولذلك جاز قصر الممدود لأنه ردّ إلى الأصل، ولم يجز مد المقصور لأنه نقل عن الأصل إلى غيره. واحتجوا كذلك بأن مد المقصور يؤدي إلى تغييرين: زيادة الألف، وقلب الألف الثانية همزة، وهذا أثقل من مجرد إشباع الحركة.

أما الكوفيون فاستدلوا بما ورد في بعض الأشعار من مد المقصور، ومن ذلك قول الشاعر:

قد علمت أمُّ أبي السِّعلاء

إذ مدّ "السِّعلى" فجعلها "السِّعلاء" للضرورة. واحتجوا كذلك بأن الضرورة الشعرية تبيح ما لا يباح في الكلام المعتاد، وأن الشاعر قد يشبع الحركات فتتولد منها الحروف، فكذلك يجوز له مد المقصور وأمّا قولهم: "إنه يجوز إشباع الحركات فتنشأ عنها الحروف ..." فإنّ الفرق في ذلك واضح, وهو إنّ إشباع الحركات يؤدّي إلى تغيير واحد وهو زيادة الحروف فقط, أمّا هنا يؤدي إلى تغيرين: زيادة الالف الأولى وقلب الثانية همزة, وليس من الضرورة أنّ ما يؤدي الى تغيير واحد يؤدي الى تغييرين, وأمّا ما أتى به الفرّاء بشرطه في قصر الممدود أن يأتِ في بابه مقصور فهو باطل, لأنه قد أتى القصر في ما لم يجيء في بابه مقصور, قال الشاعر:

فلو أنَّ الأطِبَّا كان حَولي وكان مع الاطباء الأُسَاةُ

فقصر"الأطباء" هنا جمع طبيب ولا يأتِ في بابه مقصور, وذلك لانَّ القياس أوجب مدَّه, لأن أصل جمع طبيب طُبَبَاء على فُعَلاء, إلا أنّه اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد فاستُثقل اجتماعهما, فنقل من فُعلاء الى أفعُلاء فصار أطْبِبَاء, فاستثقلوا اجتماع الحرفين المتحركين أيضاً فنقلوا كسرة الباء الاولى الى الطاء تخلصاً من الاستثقال وأدغموا الباء في الباء, فصار أطِبَّاء فهذا دلّ على فساد ما ذهب اليه الفرّاء(الانصاري،٢٠٠٣م، ٦١٧/٢-٦٢٠).

وقد وقف ناظر الجيش من هذه المسألة موقفًا قريبًا من مذهب الكوفيين، إذ يظهر من كلامه أن الشعر موطن الضرورات، وأنه قد يرتكب فيه ما هو أشد من مد المقصور. وهذا يدل على أنه لا يرفض رأي الكوفيين مطلقًا، بل يقبل منه ما يراه سائغًا في باب الضرورة الشعرية (ناظر الجيش،٢٠٠٧، ٩/٤٦٥٢-٤٦٥٣).

تحليل المسألة

تمثل هذه المسألة مثالًا واضحًا على اعتدال ناظر الجيش في معالجة الخلاف. فهو في المسألة السابقة مال إلى مذهب البصريين، أما هنا فيظهر أنه يقبل رأي الكوفيين أو يقترب منه. وهذا يدل على أن مذهبه ليس قائمًا على الانتماء المدرسي، وإنما على قوة الدليل ومناسبة الحكم للباب الذي تندرج تحته المسألة، فالضرورة الشعرية عنده باب خاص، لا ينبغي أن تقاس عليه قواعد الكلام العادي، ولكن لا يجوز أيضًا إنكار ما ثبت في الشعر إذا كان له وجه من الاستعمال. ولذلك يمكن القول إن ناظر الجيش ينظر إلى الضرورة الشعرية بوصفها مجالًا يسمح ببعض التوسع، بشرط ألا يؤدي ذلك إلى هدم أصول اللغة أو فتح باب غير منضبط، وهذا الموقف يكشف عن فهم عميق لطبيعة الشعر العربي، لأن الشعر يخضع للوزن والقافية، وقد يضطر الشاعر إلى التصرف في بعض الألفاظ للمحافظة على النغم الشعري. ومن هنا كان موقف ناظر الجيش أقرب إلى الواقعية اللغوية، لأنه راعى طبيعة النص الشعري ولم يقسه قياسًا تامًا على النثر.

خامسًا: الخلاف بين علماء المدرسة الواحدة

لم يقتصر الخلاف الصرفي على الخلاف بين البصريين والكوفيين، بل وجد أيضًا بين علماء المدرسة الواحدة. وهذا النوع من الخلاف مهم؛ لأنه يبين أن المدرسة اللغوية لم تكن ذات رأي واحد في جميع المسائل، بل كان داخلها اجتهاد وتنوع في النظر.

ومن المسائل التي تكشف هذا النوع من الخلاف مسألة النسب إلى "فَعُولة" معتلة اللام، ومسألة النسب إلى الثنائي.

١. النسب إلى "فَعُولة" معتلة اللام

اختلف علماء البصرة في النسب إلى "فَعُولة" معتلة اللام، ووردت في ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب سيبويه، وهو حذف الواو وفتح ما قبلها، كما في النسب إلى "شنوءة"، فيقال: "شنئي". وعلى هذا القياس يقال في حمولة: حملي، وفي ركوبة: ركبي، قال" وسألته عن الإضافة إلى عدوّ فقال: عَدويّ, وإلى كَوّة فقال: كَوَيٌّ وقال لاأغيّره لأنه لم تجتمع الياءات, وإنّما أُبدل إذا كثرت الياءات فَأفِرُّ إلى الواو فإذا قدّرت على الواو ولم أبلغ من الياءات غاية الاستثقال لم أغيره, فكذلك عدُوّ قد اجتمعت فيه الياءات, فإن أضفت الى عدوة قلت: عَدوي من أجل الهاء, كما قلت في شنوءة: شَنَئِيٌّ" (سيبويه،١٩٨٨م: ٣/ ٣٤٥), فقصد سيبويه, أن تحذف الواو وتُفتَح عين الكلمة, نحو: حَمولة: حَمَلي ورَكوبة :رَكَبي وقَتوبة : قَتَبي ونحو ذلك.

الثاني: مذهب الأخفش والجرمي والمبرد، وهو النسب إلى اللفظ من غير حذف، فيقال: حمولي ونحوه، ويرون أن "شنئي" شاذ لا يقاس عليه حتى قيل: لم يأت الحذف في غيره, وأنهم حذفوا الياء ولم يحذفوا الواو إلاّ في هذا الحرف.

الثالث: مذهب ابن الطراوة، وهو حذف الواو مع إبقاء الضمة قبلها، فلا يفتح ما قبل الواو المحذوفة.

وقد عرض ناظر الجيش هذه المسألة، ثم صحح مذهب سيبويه، وعلل ذلك بأن السماع يعضده؛ لأن العرب قالت في النسبة إلى شنوءة: شنئي، ولم يسمع عنهم غير ذلك في هذا الباب، فإذا لم يرد عن العرب ما يخالف هذه الطريقة، صار المسموع أصلًا يقاس عليه ما كان على وزنه.

ويمتاز موقف ناظر الجيش هنا بأنه لم يكتف بذكر أن "شنئي" مسموع، بل ناقش دعوى الشذوذ. فقد يرى بعض العلماء أن هذه الكلمة شاذة لأنها لم تسمع إلا في موضع واحد، غير أن ناظر الجيش يرى أن عدم سماع غيرها لا يجعلها شاذة، بل يجعلها أصلًا في بابها، لأن العرب لم تنسب إلى "فعولة" على طريقة أخرى تخالفها. وهذا فهم دقيق لطبيعة السماع، إذ ليس كل مفرد مسموع يعد شاذًا، بل قد يكون أصلًا إذا لم يرد ما يعارضه أمّا السيوطي فقال: "يقال في فَعُولة: فَعَليّ بحذف الواو والتاء وفتح العين سواء كانت اللّام صحيحة كحَمُولة وحَمَلِيّ أم معتلّة كعَدُوَّة وعَدَوِيّ, هذا مذهب سيبوية, وذهب الأخفش والجرمي والمبرد: الى أنه ينسب اليه على لفظه كقولهم شَنُوءة : شَنَوِي, وذهب ابن الطراوة الى أنه تحذف الواو ويبقى ماقبلها على الضم, فأن ضوعفت الثلاثة كعُدِيدة, فللضرورة لم تحذف الياء ولا الواو كراهة اجتماع مثلين, فهربوا الى الفصل بين المثلين بالياء والواو والنسبة اليها على لفظها فقالوا: عديدي, وكذا إن اعتلّت عينها واللّام صحيحة لاتحذف, فإن اعتلّت هي واللّام حذفت كطَوِيّة وطَوَويّ"(الازهري،٢٠٠٠: ٢/ ٥٩٧).

تحليل المسألة

هذه المسألة تكشف عن قيمة السماع في منهج ناظر الجيش. فهو يجعل السماع أساسًا للقياس، لا مجرد شاهد منفرد. فإذا وردت صيغة عن العرب في باب لم يكثر فيه السماع، فإنها عنده تصلح أن تكون أصلًا يقاس عليه، ما لم يرد ما يمنع ذلك، كما تكشف المسألة عن موقفه من الشذوذ. فهو لا يطلق وصف الشذوذ بسهولة، ولا يقبل الحكم على صيغة بأنها شاذة لمجرد قلة ورودها. بل ينظر في الباب كله: هل ورد غيرها؟ هل خالفها استعمال آخر؟ هل يمكن جعلها أصلًا؟ فإذا لم يجد ما يعارضها، جعلها أساسًا للقياس، وهذا يدل على أن ناظر الجيش كان يتعامل مع الشواهد تعاملاً دقيقًا، لا يقوم على الكثرة وحدها، بل على طبيعة الباب ودرجة الحاجة إلى القياس فيه.

٢. النسب إلى الثنائي

ومن المسائل التي وقع فيها خلاف بين علماء البصرة مسألة النسب إلى الاسم الثنائي، وبخاصة إذا كان أحد حرفيه حرف علة، وتظهر هذه المسألة في النسب إلى كلمات مثل "شية"، إذ أصلها "وشية"، حذفت فاؤها وهي الواو، وبقيت على صورة ثنائية، فمن ذلك النسب إلى شية تقول: وشَوِيٌ, ذكر هذا سيبويه إذ قال: "وتقول في الإضافة الى شِيَة: وشَوِيٌ, لم تسكن العين كما لم تسكن الميم إذا قال: دَمَوِيّ, فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شَجَوِيّ, وإنما ألحقت الواو هنا كما ألحقتها في عه حين جعلتها اسما ليشبه الاسماء, لأنك جعلت الحرف على مثال الاسماء في كلام العرب, وإنما شِيَة وعِدَة فِعْلَة فإنما ألقوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على العينات وحذفوا الفاء, وذلك نحو عِدَة وأصلها وعِدَة, وشِية وأصلها وِشْيةٌ, فحذفوا الواو وطرحوا كسرتها على العين" (سيبويه،١٩٨٨م: ٣/ ٣٩٦-٣٧٠), أمّا مذهب الأخفش فذكره المبرّد إذ قال: "وكان أبو الحسن الأخفش يقول في النسب اليها: وِشِيٌّ, لأنه يقول: إذا رددت ماذهب من الحرف رددته الى أصله, وثبتت الياء لسكون ماقبلها, كما تقول في النسب الى ظَبْي: ظَبْيّ" (المبرد،١٩٩٤: ٣/١٥٦-١٥٧). وقد عرض ناظر الجيش المذهبين، ثم رجح مذهب سيبويه، وعلل ذلك بأن رد المحذوف هنا جاء من أجل النسب، فهو في حكم العارض، وليس في حكم كونه أصلًا مستقرًا في الكلمة. ولذلك تبقى حركة الشين على حالها بعد رد المحذوف، كما قال سيبويه.

تحليل المسألة

تدل هذه المسألة على أن ناظر الجيش كان يفرق بين الأصل الحقيقي والأصل العارض. فالحرف المحذوف قد يرد في بعض المواضع، لكن رده لا يعني أن الكلمة عادت إلى جميع أحكام أصلها الأول. وهذا تفريق مهم في الدرس الصرفي، لأن كثيرًا من مسائل الصرف تقوم على معرفة ما إذا كان الحكم للأصل أو للحال المستعملة، كما أن ناظر الجيش هنا لا يكتفي بنقل رأي سيبويه، بل يشرح وجهه، ويبين لماذا كان أقوى من رأي الأخفش. فهو يرى أن الحركة التي بقيت في الكلمة بعد الحذف صارت لازمة في الاستعمال، فإذا رد المحذوف للنسب لم يكن من الضروري تغيير هذه الحركة. وبذلك يكون قد جمع بين مراعاة الأصل ومراعاة الاستعمال.

سادسًا: معايير الترجيح عند ناظر الجيش

من خلال المسائل السابقة يمكن تحديد جملة من المعايير التي اعتمدها ناظر الجيش في الترجيح بين الأقوال الصرفية.

١. السماع

يأتي السماع في مقدمة معايير الترجيح عند ناظر الجيش. فهو يعتد بما ورد عن العرب، ويجعله أساسًا في الحكم. وقد ظهر ذلك في مسألة "التفعال"، حين رجح مذهب سيبويه اعتمادًا على ما سمع من كلام العرب، وفي مسألة النسب إلى "فعولة"، حين جعل "شنئي" أصلًا يقاس عليه.

والسماع عنده لا يعني مجرد رواية منفردة، بل يعني استعمالًا عربيًا يمكن الاعتماد عليه في بناء الحكم. ولذلك كان يحرص على تقوية الحكم بالشاهد الشعري أو بما ورد من كلام العرب.

٢. القياس

القياس عند ناظر الجيش معيار مهم، لكنه ليس منفصلًا عن السماع. فهو يقبل القياس إذا كان منسجمًا مع المسموع، أما إذا خالف السماع فإنه لا يقدمه عليه. ولهذا نراه يرجح أحيانًا قولًا لأنه موافق للسماع والقياس معًا، والقياس في نظره ليس عملية شكلية، بل هو نظر في أبنية اللغة وعلاقاتها، وما يجوز أن يحمل على غيره، ولذلك كان يناقش العلل الصرفية، مثل حذف الواو، أو فتح ما قبلها، أو رد المحذوف، أو اعتبار الضرورة الشعرية.

٣. قوة الشاهد

يعتمد ناظر الجيش على قوة الشاهد في الترجيح، ولا سيما الشاهد الشعري. غير أنه لا يتعامل مع كل شاهد على درجة واحدة، بل ينظر في مدى صلاحيته للاحتجاج. فإذا كان الشاهد واضح الدلالة على المسألة، جعله مؤيدًا قويًا للحكم.

٤. شيوع الاستعمال

يميل ناظر الجيش إلى الرأي الذي يوافق الاستعمال العربي المألوف. فإذا كانت الصيغة مستعملة في كلام العرب ولم يرد ما يخالفها، جعلها حجة. وهذا يظهر في رفضه اعتبار بعض الصيغ شاذة لمجرد قلتها، إذا لم يرد في الباب غيرها.

٥. مناسبة الحكم للباب

من معايير ناظر الجيش أيضًا مراعاة الباب الذي تنتمي إليه المسألة. فحكم الضرورة الشعرية لا يطابق حكم الكلام المختار، وحكم النسب لا يطابق دائمًا حكم الأصل الاشتقاقي، وحكم المسموع في باب نادر قد يكون أقوى من قياس عام لا يشهد له الاستعمال.

سابعًا: ملامح الشخصية العلمية لناظر الجيش

تظهر شخصية ناظر الجيش العلمية من خلال طريقته في عرض الخلاف وتحليله. ويمكن تحديد أبرز ملامح هذه الشخصية فيما يأتي:

١. الأمانة العلمية

يتضح ذلك من حرصه على نسبة الأقوال إلى أصحابها، وعدم إغفال المذاهب المخالفة، حتى إذا كان لا يوافقها. فهو يعرض رأي سيبويه، والأخفش، والمبرد، والفراء، وابن الطراوة وغيرهم، مما يدل على سعة اطلاعه وأمانته في النقل.

٢. النزعة التحليلية

لم يكن ناظر الجيش ناقلًا للأقوال فقط، بل كان يحللها ويفسرها ويبين عللها. وهذه النزعة التحليلية تجعل كتابه أكثر من مجرد شرح، لأنه يتحول إلى ساحة للمناقشة العلمية.

٣. الاعتدال

لا يظهر ناظر الجيش متعصبًا لمذهب واحد. فهو وإن رجح قول سيبويه في مسائل كثيرة، إلا أنه لا يفعل ذلك لمجرد الانتماء إلى مذهب البصريين، بل لأنه يرى أن الدليل يؤيد هذا القول. وفي بعض المواضع يقترب من رأي الكوفيين، كما في مسألة مد المقصور للضرورة الشعرية.

٤. احترام التراث السابق

يعتمد ناظر الجيش على أقوال السابقين اعتمادًا واضحًا، ولا سيما سيبويه وابن مالك ومن جاء بعدهما من الشراح. لكنه في الوقت نفسه لا يجعل هذا الاعتماد مانعًا من النظر والمناقشة.

٥. القدرة على الترجيح

الترجيح عند ناظر الجيش ليس حكمًا عابرًا، بل يقوم على النظر في الأدلة. فهو يرجح عندما يجد ما يسند الرأي من سماع أو قياس أو شاهد. وقد يصرح بالترجيح، وقد يلمح إليه من خلال طريقة عرضه.

ثامنًا: أثر ابن مالك في معالجة ناظر الجيش للخلاف الصرفي

لا يمكن فهم منهج ناظر الجيش في تمهيد القواعد دون النظر إلى علاقته بابن مالك؛ لأن الكتاب في أصله شرح لكتاب تسهيل الفوائد. وقد كان ابن مالك من العلماء الذين جمعوا بين النحو والصرف، وأكثروا من ذكر الخلافات، وامتازوا بسعة الرواية وقوة النظر في الشواهد.

وقد سار ناظر الجيش في كثير من المواضع على طريقة ابن مالك، فكان يبدأ بعبارته أو مسألته، ثم يوسع القول فيها. ولكنه لم يكن تابعًا تابعًا مطلقًا، بل كان يشرح ويقارن ويستدرك أحيانًا. ومن هنا يمكن القول إن علاقة ناظر الجيش بابن مالك علاقة شارح بعالم كبير، لكنها ليست علاقة تقليد كامل، بل علاقة شرح وتحليل ومناقشة.

وقد أفاد ناظر الجيش من ترتيب ابن مالك للمسائل، ومن طريقته في الجمع بين الخلافات، لكنه أضاف إلى ذلك مادة واسعة من أقوال العلماء وشواهدهم. ولذلك صار شرحه ذا قيمة مستقلة، لأنه لا يكتفي بتوضيح مراد ابن مالك، بل يفتح المسألة على تاريخها العلمي ومذاهب العلماء فيها.

تاسعًا: دلالة الخلاف الصرفي في كتاب ناظر الجيش

إن دراسة الخلاف الصرفي في كتاب ناظر الجيش تكشف أن الخلاف لم يكن مجرد اختلاف في ألفاظ أو صيغ، بل كان تعبيرًا عن طرائق متعددة في فهم اللغة. فحين يختلف العلماء في مصدر "التفعال"، فإنهم لا يختلفون في صيغة واحدة فقط، بل يختلفون في طريقة تفسير العلاقة بين الصيغة والمعنى. وحين يختلفون في مد المقصور، فإنهم يختلفون في حدود الضرورة الشعرية. وحين يختلفون في النسب إلى "فعولة"، فإنهم يختلفون في قيمة السماع المفرد ومدى القياس عليه.

وهذا يدل على أن الخلاف الصرفي كان مجالًا للتفكير المنهجي، لا مجرد ترف علمي. فقد كان العلماء يحاولون أن يحددوا القواعد التي تضبط كلام العرب، وأن يميزوا بين المطرد والشاذ، وبين الأصل والفرع، وبين السماع والقياس.

وناظر الجيش في هذا السياق يمثل عالمًا جامعًا بين الرواية والدراية؛ فهو ينقل الأقوال، لكنه لا يغفل عن تحليلها، ويذكر الشواهد، لكنه لا يتركها بلا توجيه، ويرجح بين المذاهب، لكنه لا يتعصب لمذهب دون دليل.

عاشرًا: النتائج

توصل البحث إلى جملة من النتائج، أبرزها:

- إن ناظر الجيش كان ذا عناية واضحة بالخلاف الصرفي في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد.
- لم يكن ناظر الجيش ناقلًا محضًا لأقوال العلماء، بل كان محللًا وناقدًا ومرجحًا.
- اعتمد في ترجيحاته على السماع والقياس وقوة الشاهد وشيوع الاستعمال.
- ظهر ميله في بعض المسائل إلى مذهب سيبويه والبصريين، ولا سيما حين يكون قولهم مؤيدًا بالسماع.
- لم يكن متعصبًا للبصريين، إذ قبل بعض ما يوافق مذهب الكوفيين، خصوصًا في باب الضرورة الشعرية.
- تعامل مع الشاهد الشعري بوصفه دليلًا مهمًا في بناء الحكم الصرفي.
- كان يفرق بين الأبواب الصرفية المختلفة، فلا يعمم الحكم دون مراعاة طبيعة الباب.
- تكشف آراؤه عن شخصية علمية معتدلة تجمع بين أمانة النقل واستقلال النظر.
- يمثل كتابه مصدرًا مهمًا لدراسة الخلافات الصرفية والنحوية في التراث العربي.
- إن دراسة منهجه تفيد الباحثين المعاصرين في كيفية التعامل مع الخلافات العلمية وتحليلها بعيدًا عن التعصب.

التوصيات

يوصي البحث بما يأتي:

- دراسة الخلاف النحوي عند ناظر الجيش دراسة مستقلة، وموازنته بالخلاف الصرفي.
- جمع اختيارات ناظر الجيش الصرفية في كتاب مستقل وتحليلها.
- مقارنة منهج ناظر الجيش في الترجيح بمنهج شراح ابن مالك الآخرين.
- العناية بكتاب تمهيد القواعد بوصفه مصدرًا مهمًا في الدراسات اللغوية العليا.
- الإفادة من منهج ناظر الجيش في تعليم الخلاف اللغوي للطلبة، لأنه يمثل نموذجًا في الحوار العلمي الرصين.

الخاتمة

في ختام هذا البحث الموسوم بـ رؤية ناظر الجيش للخلاف الصرفي في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: دراسة تحليلية، يتضح أن ناظر الجيش كان من العلماء الذين امتلكوا قدرة واضحة على التعامل مع الخلاف اللغوي بروح علمية متوازنة. فقد عرض المسائل الصرفية المختلف فيها عرضًا دقيقًا، وذكر آراء العلماء، ووازن بينها، ثم رجح ما رآه أقرب إلى الصواب.

وقد ظهر من خلال البحث أن ناظر الجيش لم يكن أسيرًا لمذهب معين، وإن كان كثيرًا ما يميل إلى مذهب سيبويه والبصريين، لأن هذا المذهب في نظره أكثر موافقة للسماع والقياس في كثير من المواضع. كما ظهر أنه كان يعتني بالشاهد اللغوي عناية كبيرة، ويجعله أساسًا في بناء الحكم الصرفي، ولا سيما إذا كان الشاهد واضحًا في الدلالة على المسألة.

كما كشفت الدراسة أن الخلاف الصرفي عند ناظر الجيش ليس مجرد نقل لأقوال متعارضة، بل هو مجال للتحليل والنظر والاستدلال. فهو يقف عند العلل، ويفرق بين الأبواب، ويدرك أثر الضرورة الشعرية، ويوازن بين الأصل والاستعمال. وهذا كله يدل على عمق شخصيته العلمية، وعلى أهمية كتابه في دراسة التراث اللغوي العربي.

وبذلك يمكن القول إن ناظر الجيش أسهم في حفظ الخلاف الصرفي وتحليله، وقدم نموذجًا للعالم الذي يحترم جهود السابقين، لكنه لا يتخلى عن حقه في النظر والترجيح. ومن هنا تبرز قيمة دراسة آرائه، لأنها تكشف جانبًا مهمًا من تطور الدرس الصرفي في العربية، وتؤكد أن التراث اللغوي العربي قام على الحوار والاستدلال، لا على النقل المجرد وحده.

المصادر والمراجع

- **القران الكريم**

١. الازهري، خالد بن عبدالله الازهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠.
٢. الانصاري، عبد الرحمن بن محمد الانصاري، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، المكتبة العصرية،٢٠٠٣م.
٣. تغري، يوسف بن تغري، النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة، وزارة الثقافة، مصر، ١٩٦٣م.
٤. حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله المعروف ب حاجي خليفة، كشف الظنون عن اسامي الكتب و الفنون، دار احياء التراث العربي.
٥. الحنبلي، عبد الحي بن احمد الحنبلي، شذرات الذهب في اخبار من ذهب، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٨٦ .
٦. الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي لكافي بن الحاجب، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، ١٩٦٦.
٧. الزبيدي، محمد بن الحسن بن عبيد الله الاندلسي الزبيدي، دار المعارف، القاهرة، ط١.
٨. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه، الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
٩. السيرافي، الحسن بن عبدالله المرزبان السيرافي، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.
١٠. السيوطي، جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨م.
١١. السيوطي، جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، مطبعة عيسى البابي الحلبي،١٩٦٤.
١٢. الصفدي، صلاح الدين الصفدي، اعيان العصر و اعوان النصر، المطبعة العلمية، دمشق،١٩٩٨.
١٣. ضيف، شوقي (٢٠٠٩)، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط١٣.
١٤. العبد، طرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.
١٥. العسقلاني، شهاب الدين بن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في اعيان المائة الثامنة، دار المعارف العثمانية، حيدر اباد، ١٣٤٩هـ.
١٦. العكبري، عبدالله بن الحسين بن ابي البقاء العكبري، التبيان في علوم القران، عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦م.
١٧. الفاسي، محمد بن احمد الفاسي، ذيل التقييد في رواة السنن والاسانيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م.
١٨. المبرد، ابو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، لجنة احياء التراث الاسلامي، القاهرة، ١٩٩٤.
١٩. ناظر الجيش، محب الدين بن يوسف المعروف بناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دار السلام، مصر،٢٠٠٧.
٢٠. النميري، عبيد بن حصين بن معاوية النميري، ديوان الراعي النميري، المجمع العلمي، دمشق، ١٣٨٣هـ.

References:

1. Al-Abd, Tarafa ibn al-Abd, Diwan Tarafa ibn al-Abd, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1995.
2. Al-Akbari, Abdullah ibn al-Husayn ibn Abi al-Baqa' al-Akbari, Al-Tibyan fi Ulum al-Qur'an, Isa al-Babi al-Halabi, 1976.
3. Al-Ansari, Abd al-Rahman ibn Muhammad al-Ansari, Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf bayn al-Nahwiyyin, Al-Maktabah al-'Asriyyah, 2003.
4. Al-Asqalani, Shihab al-Din ibn Hajar al-Asqalani, Al-Durar al-Kaminah fi A'yan al-Mi'ah al-Thaminah, Dar al-Ma'arif al-Uthmaniyya, Hyderabad, 1349 AH.
5. Al-Azhari, Khalid ibn Abdullah al-Azhari, Sharh al-Tasrih 'ala al-Tawdih, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 2000.
6. Al-Fasi, Muhammad ibn Ahmad al-Fasi, Dhayl al-Taqyid fi Ruwat al-Sunan wa al-Asanid, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1990.
7. Al-Hanbali, Abd al-Hayy ibn Ahmad al-Hanbali, Shadharat al-Dhahab fi Akhbar man Dhahab, Dar Ibn Kathir, Damascus, 1986.
8. Al-Mubarrad, Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid al-Mubarrad, Al-Muqtadab, Committee for the Revival of Islamic Heritage, Cairo, 1994.
9. Al-Numairi, Ubaid bin Husayn bin Muawiyah Al-Numairi, Diwan Al-Ra'i Al-Numairi, Scientific Academy, Damascus, 1383 AH.
10. Al-Radi, Muhammad ibn al-Hasan al-Astarabadi, Sharh al-Radi li-Kafi ibn al-Hajib, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, 1966.
11. Al-Safadi, Salah Al-Din Al-Safadi, A'yan Al-Asr wa A'wan Al-Nasr, Al-Matba'ah Al-Ilmiyyah, Damascus, 1998.
12. Al-Sirafi, Al-Hasan ibn Abdullah Al-Marzuban Al-Sirafi, Sharh Kitab Sibawayh, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 2008.
13. Al-Suyuti, Jalal Al-Din Al-Suyuti, Al-Muzhir fi Ulum Al-Lughah, Al-Maktabah Al-Asriyyah, Beirut, 1998.
14. Al-Suyuti, Jalal Al-Din Al-Suyuti, Bughyat Al-Wu'ah fi Tabaqat Al-Lughawiyyin wa Al-Nuhat, Isa Al-Babi Al-Halabi Press, 1964.
15. Al-Zubaydi, Muhammad ibn al-Hasan ibn Ubayd Allah al-Andalusi al-Zubaydi, Dar al-Ma'arif, Cairo, 1st ed.
16. Dayf, Shawqi (2009), Al-Madaris Al-Nahwiyyah, Dar Al-Ma'arif, Cairo, 13th ed.
17. Haji Khalifa, Mustafa ibn Abdullah, known as Haji Khalifa, Kashf al-Zunun 'an Asami al-Kutub wa al-Funun, Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.
18. Nazir al-Jaysh, Muhibb al-Din ibn Yusuf, known as Nazir al-Jaysh, Tamhid al-Qawa'id bi Sharh Tashil al-Fawa'id, Dar al-Salam, Egypt, 2007.
19. Sibawayh, Amr ibn Uthman ibn Qanbar, known as Sibawayh, Al-Kitab, Al-Khanji Library, Cairo, 1988.
20. Taghri, Yusuf ibn Taghri, Al-Nujum al-Zahirah fi Muluk Misr wa al-Qahirah, Ministry of Culture, Egypt, 1963.